مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 04 العدد 01 – جوان 2021

التمويل الأصغر ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنوك

مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني نموذجا

Microfinance and its Role in Enhancing the Social Responsibility of Banks Savings & Social Development Bank as a Model

فـراح أسامة[1*]، عبد العزيز رحمة[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، o.ferrah@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، r.abdelaziz@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/30 **تاريخ القبول: 2021/06/06**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بمفهوم التمويل الأصغر من خلال عرض أهم النقاط التعريفية لهذه الظاهرة المالية التي تساعد الفقراء القادرين على الإنتاج والذين لا يمكنهم الوصول الى مؤسسات التمويل التقليدية الرسمية من خلال تقديم قروض ميسرة للمشروعات متناهية الصغر لمساعدتهم على الانخراط بنشاطات منتجة، كما هدفت الدراسة كذلك الى إبراز دور التمويل الأصغر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، وذلك من خلال عرض تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني في هذا المضمار، ومن بين النتائج المتوصل اليها في الدراسة التحليلية هو أن التمويل الأصغر هو خط تمويلي مواز ومكمل لما تقوم به البنوك في الجهاز المصرفي، حيث يساعدها في تعزيز ممارساتها للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وأفراده ممن هم بحاجة للأخذ بأيديهم للقيام بنشاطاتهم الاقتصادية التي تحقق لهم دخلا يمنحهم ولو الحد الأدنى الذي يضمن لهم عيشا كريما.

كلمات مفتاحية: التمويل الأصغر، المسؤولية الاجتماعية، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

تصنيف JEL: G21، M14

Abstract:

This study aims to introduce the concept of microfinance by presenting the most important defining points of this financial phenomenon that helps the poor who are able to produce and who do not have access to traditional formal financing institutions by providing soft loans to micro-enterprises to help them engage in productive activities, as the study aimed as well. To highlight the role of microfinance in promoting social responsibility in banks, by presenting the experience of the Sudanese Savings and Social Development Bank in this regard, Among the results reached is that microfinance is a parallel and complementary line of financing to what banks do in the banking system, as it helps them to enhance their practices of social responsibility towards society and its members who need to take their hands to carry out their economic activities that achieve an income that gives them even a minimum that guarantees Have a decent life.

Keywords: Microfinance, Social Responsibility, Savings & Social Development Bank.

Jel Classification Codes : G21, M14.

*المؤلف المرسل.

1. مقدمة

تعد البنوك أحد المحاور الرئيسية في الهيكل الاقتصادي للدولة، وعليها الكثير من المسؤوليات تجاه المجتمع، حيث أنها تواجه تحدياً كبيرا يتمثل بممارستها لنشاطاتها في بيئة متنامية وسريعة التغير اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، لهذا أصبح دورها لا ينحصر على ما تزاوله من أعمال تقليدية بل تعدى ذلك لممارسة العديد من الأنشطة الاجتماعية لحد معين من المسؤولية، لإبداء اهتمام متزايد تجاه حل المشاكل الاجتماعية، كما تعد المسؤولية الاجتماعية أحد أهم مجالات أنشطة البنوك، إذ أنها القنوات التي تؤدي من خلالها البنوك واجبها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة، والإسهام في نشر العدالة، حيث تستخدم عدة أدوات للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية، وفي مقدمة هذه الأدوات نجد التمويل الأصغر والذي هو آلية مبتكرة لتمويل المشروعات الصغيرة ولمكافحة الفقر وآثاره في المجتمعات التي تعاني من مشكلة الفقر، وتكتسب آلية التمويل الأصغر أهميتها ليس فقط من خلال أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إليها، وإنما من خلال كونها تنظم وتدار بواسطة وحدة من أهم أجهزة المجتمع المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي وهي البنوك، والتي استشعرت مسؤوليتها الاجتماعية وعمدت الى المساهمة ذات الطابع الاجتماعية من خلال هذه الآلية.

ومن خلال الخلفية السابقة سيتم طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التمويل الأصغر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك؟

وعليه وضمن هذه الإشكالية تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي مجالات المسؤولية الاجتماعية في البنوك؟
- ما هو التمويل الأصغر؟
- ما هي صفات البنوك الناجحة في ممارسة التمويل الأصغر؟
- ما مدى مساهمة التمويل الأصغر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني؟

وتهدف الدراسة في جوهرها الى التعريف بالمسؤولية الاجتماعية والتمويل الأصغر والعلاقة بينهما، مع عرض تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني والذي نجح في تسخير آلية التمويل الأصغر لخدمة أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

وخدمة لأهداف الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يصف متغيرات الدراسة ويوفر معلومات كافية تستوعب عناصر الموضوع، مع تحليل تلك المعطيات لتقديم نموذج عملي لتجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني، وهذا من خلال ما يلي:

2. الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:

يشير التوجه الحديث لعلماء الإدارة في مجال المسؤولية الاجتماعية الى أنه لم يعد مقبولا من الإدارة العليا في أي منظمة أعمال أن تنفذ المشروعات التي تحقق أهدافها التقليدية المتمثلة في تحقيق الأرباح فقط، وإنما أصبح لزاما عليها أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والجماهير لتحقيق التكيف والتوافق بين المشروعات والبيئة التي تعمل فيها، بحيث لا تحقق أي ضرر لهذا المجتمع، بل تسعى دائما لتحقيق نفع حقيقي له.

1.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:

يصعب إيجاد تعريف محدد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتباط المفهوم بعدد من العلوم المختلفة كالإدارة والاجتماع والأخلاق والقانون، فضلا عن اختلاف السياق الزمني والمكاني لتناول المفهوم، وتنوع خلفيات الباحثين والدارسين في تحديدهم لهذا المفهوم، وكثرة الدراسات والبحوث في هذا المجال جعل من الصعب إعطاء تعريف شامل وجامع للمسؤولية الاجتماعية، وسنتطرق إلى أهم ما جاء في هذا السياق لاستخلاص تعريف شامل ودقيق من وجهة نظرنا.

1.1.2. التعريف الأكاديمي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:

يعتبر (Milton Friedman) من الأوائل الذين قدموا مفهوما للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال في سبعينيات القرن الماضي، فقد عرفها على أنها تتحقق من خلال سداد أجور العاملين مقابل العمل الذين يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومة التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للموظفين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة، مضيفا أن تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية من شأنه تقليل الأرباح وزيادة تكاليف العمل (فلاق، 2016، صفحة 43).

كما طرح (Holmes 1985) وجهة نظر أخرى بشأن المسؤولية الاجتماعية واعتبرها التزام من منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من

الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الاسكان والمواصلات وغيرها (الصيرفي، 2007، صفحة 15).

وقدم (الغالبي والعامري 2005) تعريفا إجرائيا للمسؤولية الاجتماعية مفاده أن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا واجب والتزام من جانب منظمات الأعمال تجاه المجتمع بشرائحه المختلفة أخذة بعين الاعتبار التوقعات بعيدة المدى لهذه الشرائح ومجسدة إياها بصور عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام المنصوص عليها قانونيا (الغالبي و العامري، 2006، صفحة 28).

2.1.2. تعريف المنظمات والهيئات الدولية للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:

عرف (مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة 2004) المسؤولية الاجتماعية على أنها الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الاعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة الى المجتمع المحلي والمجتمع ككل (السحيباني، 2009، صفحة 03).

أما (المنتدى الدولي لقادة الأعمال 2011) فقد عرفها على أنها ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية القائمة على المبادئ الأخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، وصممت تلك المسؤولية الاجتماعية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة إضافة الى المساهمين (ONU، 2004، صفحة 27).

وعرفتها (الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية 2019) بأنها مساهمة منظمات الأعمال في تحقيق رفاهية حياة موظفيها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع الذي تعمل به (الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية، 2019).

ومع تباين وجهات نظر المنظمات والهيئات الدولية حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية من حيث المضمون والمحتوى والجوانب التي تم التركيز عليها، إلا أنّ الملاحظ أنها قد أجمعت على أن المسؤولية الاجتماعية هي الإهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية والأخلاقية في إدارتها قصد الاستجابة لتطلعات ورغبات المجتمع، وعليه فقد أصبحت أهداف منظمات الأعمال الذكية والمتميزة بالإضافة إلى تحقيق الربح والنمو عوض تعظيم الربح، البحث عن البقاء والاستمرار من خلال ممارساتها للمسؤولية الاجتماعية.

2.2. تعريف المسؤولية الاجتماعية للبنوك:

تعرف المسؤولية الاجتماعية في البنوك على أنها ضرورة تحمل البنوك لمسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والعملاء والموظفين والبيئة والمجتمع (خوالد و بوزرب، 2019، صفحة 371)، ولكي تتمكن البنوك من ممارسة المسؤولية الاجتماعية عليها دمج عدد من معايير الشفافية وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية والاقتصادية مع مراعاة أصحاب المصلحة في سياساتهم الإدارية وعرضهم للمنتجات والخدمات (Truccolo, 2017, p. 19)، كما سيكون على البنك القيام بأنشطة معينة، أو عدم القيام بها، أو القيام بها بشكل مختلف لتكون مسؤولة اجتماعيا، كما لا يجب على البنوك احترام الالتزامات القانونية فقط، بل عليها أن تذهب الى أبعد من ذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والبيئة وعلاقات أصحاب المصلحة (commission des communautés européenne, 2001, p. 07).

وعليه فإن وضع معايير مالية وحدها لا يكفي في البنوك المسؤولة اجتماعيا، بل يجب إعطاء مكان للمعايير التي تأخذ في الاعتبار الجوانب غير المالية، والغرض من هذه المعايير هو أن يكون لنشاط البنك أثار اجتماعية وبيئية واقتصادية في نفس الوقت، ومع ذلك عندما تصبح المعايير كثيرة، يمكن أن تعطي رسائل مشوشة تجعل تطوير نظام للمسؤولية الاجتماعية معقدا للغاية.

3.2. الفوائد المترتبة عن التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية:

إن التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية يحقق له العديد من الفوائد منها: (بونقاب، 2019، صفحة 07)

- **تحسين صورة البنك:** والمبنية على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين البنك وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي يتعامل بها البنك.

- **جذب الإطارات الكفؤة:** يعتبر التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية عنصر جذب للموارد البشرية المتميزة والاحتفاظ بها، كما تعمل على غرس روح الفخر والانتماء لهذا البنك.

- **بناء علاقات قوية مع الحكومات:** مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد يتعرض لها البنك أثناء ممارسته لمختلف أنشطته.

- **تخفيض التكاليف:** يعتبر إسهام المسؤولية الاجتماعية في تخفيض التكاليف من أهم دوافع تبنيها من قبل المنظمات، فقد أوضح تقرير (Grant Thorton) الدولي لسنة 2014 عن أكثر من

2500 منظمة في 34 بلدا أن67 % من المنظمات ترى أن تخفيض التكاليف من أهم دوافع تبنيها لممارسات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

- **كسب ثقة المجتمع:** تساعد نشاطات البنك المسؤولة اجتماعيا على كسب ثقة وتأييد المجتمع للبنك، ما يساعده على توطيد علاقته مع زبائنه الحاليين وكسب زبائن جدد.

- **زيادة العوائد والأرباح:** تساعد المسؤولية الاجتماعية في تحسين العائد المالي كما لها أثر إيجابي على أداء الأسهم.

- **رفع قدرة البنك على الابتكار:** بما أن برامج المسؤولية الاجتماعية ليست موحدة لدى كل المنظمات في كل أنحاء العالم، فإن ذلك سيشجع البنك على تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وابتكار أنشطة اجتماعية وبيئية جديدة لم تتبناها باقي البنوك المنافسة.

4.2 مجالات المسؤولية الاجتماعية للبنك:

يمكننا توضيح مجالات ممارسة البنك لمسؤوليته الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح كالتالي: (القاضي، 2010، صفحة 21)

1.4.2.المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه العملاء: من خلال:

- تيسير سياسات وإجراءات تقديم الخدمات للعملاء.
- تقديم الخدمة للعملاء في الوقت والمكان المناسب لهم.
- دراسة دوافع وسلوكيات العملاء عند التعاملات المصرفية.
- الاهتمام بشكاوى العملاء والرد عليها وإعلانها.
- الحفاظ على أمن وسلامة العملاء وأموالهم وبياناتهم.

2.4.2.المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه الموظفين: من خلال:

- تطبيق مبدأ العدالة والسلوك المتسق عند تطبيق إجراءات التوظيف والتعيين.
- ضمان تكافؤ فرص التطور والنمو المهني والحصول على برامج تدريبية وتحديد المستويات الوظيفية.
- تطبيق مبدأ الشفافية في تقييم مهارات وخبرات الموظفين.
- تحفيز الموظفين من أجل الوصول الى نتائج أفضل.
- توفير سبل للحوار المتبادل بين البنك والموظفين بغية معرفة احتياجاتهم والاستفادة من مقترحاتهم لتحقيق النمو.

3.4.2. المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع: من خلال:

- المشاركة في كيانات لا تهدف الى الربح وتسعى فقط الى تحقيق المنفعة العامة وخدمة المجتمع.
- التشجيع على تنفيذ البرامج المحققة للرفاهية الاجتماعية.
- تشجيع إقامة شبكة من الكيانات الاجتماعية للقيام بمبادرات تخدم الطبقات الفقيرة.
- النظر بعين الاعتبار لملاحظات مؤسسات المجتمع بشأن أنشطته.

4.4.2.المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه البيئة: من خلال:

- الالتزام التام بالتشريعات الخاصة بالبيئة.
- الاستخدام الواعي للموارد التي يحتاجها.
- توعية مورديه بالفرص والمخاطر البيئية الناتجة عن أنشطتهم
- توجيه سياسات الموردين والمتعاقدين معه نحو حماية البيئة.
- تقدير البنك للموردين والمتعاملين معه الذين يعتبرون الجوانب البيئية أساسا لنشاطاتهم، ويحاولون الحد من آثارها.

3. مدخل مفاهيمي للتمويل الأصغر:

يهدف التمويل الأصغر لتقديم قروض بدون فوائد لأصحاب الحرف والمهن من المواطنين تشجيعا لهم على مزاولة الأعمال والمهن بأنفسهم ولحسابهم الخاص وكذلك القيام بدور المنسق المكمل لرعاية قطاع المشاريع المصغرة والأسر المنتجة، وهذا ما يعزز المسؤولية الاجتماعية للبنوك.

1.3 تعريف التمويل الأصغر ومبادئه:

عرفت منظمة العمل الدولية التمويل الأصغر على أنه توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي المدخولات المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تجارية (عصام و كمال الدين، 2015، صفحة 07)، ويشير مصطلح التمويل الأصغر الى تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء، تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات حكومية وبنوك تجارية الى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف (عالية، 2009، صفحة 158).

كما يعرف التمويل الأصغر بأنه تزويد العائلات الفقيرة جدا بقروض صغيرة جدا لمساعدتهم للانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم متناهية الصغر (هيام ، 2013، صفحة 16)، ومع

مرور الوقت أصبح التمويل الأصغر يشمل مدى واسع من الخدمات (إقراض، إدخارات، تأمين، ...الخ) وذلك نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل الأصغر هو إتاحة الخدمات المالية للفقراء ولأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، والذين ليس بمقدورهم الحصول على الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية مثل خدمات الودائع والقروض وتحويل النقود والتأمين.

2.3 المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر:

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وهي عبارة عن اتحاد من جهات مانحة متعددة مكرسة للنهوض بالتمويل الأصغر يتألف من 31 هيئة تنموية عامة وخاصة تعمل سوياً لتوسيع نطاق حصول الفقراء على الخدمات المالية والتي يشار إليها بمصطلح التمويل الأصغر، بوضع هذه المبادئ الأساسية وصادقت عليها، كما تم التصديق عليها من قبل مجموعة الثمانية عام 2004، وهي كالتالي: (هيام ، 2013، الصفحات 23-24)

- الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض لا تحتاج إلى القروض فقط، بل إلى حزمة متنوعة من الخدمات المالية؛
- لا تحتاج إلى القروض فقط، بل إلى حزمة متنوعة من الخدمات المالية؛
- التمويل الأصغر يعتبر أداة قوية لتقليل حدة العجز المالي والفقر؛
- التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض؛
- الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر ضرورية للوصول إلى عدد كبير من محدودي ومنخفضي الدخل حيث أن الاستدامة المالية تؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات وتقديم منتجات أفضل؛
- التمويل الأصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة قادرة على تقديم حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الملائمة لمحدودي ومنخفضي الدخل؛
- التمويل الأصغر لا يناسب كل شخص أو كل حالة، حيث أن من ليس له دخل مالي يحتاج إلى أشكال أخرى من المساعدة قبل الاستفادة من القروض؛

- تحديد سقف أعلى لأسعار الفائدة يمكن أن يحد من قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تحقيق الاستدامة المالية وبالتالي يضر قدرة محدودي ومنخفضي الدخل على الحصول على الخدمات المالية على المدى الطويل؛
- دور الحكومة هو خلق بيئة داعمة لتطوير خدمات التمويل الأصغر مع حماية محدودي ومنخفضي الدخل؛
- يجب أن يستخدم الدعم من الجهات المانحة لبناء القدرات المؤسسية وتطوير البنية الأساسية الداعمة لمؤسسات التمويل الأصغر وإدماج الخدمات المالية لمحدودي ومنخفضي الدخل في الأسواق المالية المحلية؛
- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات مما يتطلب وضع برامج لبناء قدرات كافة الأطراف المعنية بالصناعة (المؤسسات وجهات الإشراف والرقابة والهيئات المانحة)؛
- أهمية الشفافية المالية والإفصاح عن الأداء المالي والاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر.

3.3 أهمية التمويل الأصغر:

تكمن أهمية قطاع التمويل الصغير في أنه: (محمد ، 2010، صفحة 23)

- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة مدخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي؛
- إن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم؛
- تولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي؛
- التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد

الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل.

وعليه يمكن القول أن أهمية التمويل الأصغر تكمن في كونه وسيلة لمحاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للفقراء، والذين لهم احتياجات مثلهم مثل الآخرين، وأن إتاحة الفرصة أمامهم كي يساعدوا أنفسهم لا تعد خيارا ناجحا فحسب، ولكنها أيضا تفتح آفاق الأسواق المالية العالمية على فئة جديدة تماما من الأصول وأسواق المستهلكين.

4.3 صفات البنوك الناجحة في ممارسة التمويل الأصغر:

إن دخول البنوك لسوق التمويل الأصغر هو استثمار طويل الأمد في مجال أنشطة الأعمال، وينبغي ألا يتوقع أي بنك أن يجني أرباحا سريعة من عمليات التمويل الأصغر، ولكن النماذج وسجلات الأرباح الخاصة بالجهات الفاعلة الناجحة في هذا القطاع تشجع المزيد من البنوك على الدخول في هذا النشاط على الأمد الطويل، حيث هناك سوق ضخم محتمل أمام البنوك التي تنجح في مخاطبة هؤلاء العملاء، وتتميز البنوك الناجحة في ممارسة التمويل الأصغر بمجموعة من الصفات هي: (شادي ، 2017، صفحة 191)

- الاحتفاظ العالي بالعملاء (أي زيادة العملاء النشطين الذين يتعاملون باستمرار مع البنك عن عدد العملاء المنسحبين منه)؛
- توسيع نطاق السوق واستهداف شرائح جديدة؛
- زيادة الربحية؛
- قلة المخاطر التي تتمثل في الالتزام بمواعيد السداد من قبل العملاء ونسبة السداد التي تصل الى حدود 99%؛
- زيادة حجم المحفظة أي زيادة عدد العملاء المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر ومقدار الزيادة في عدد العملاء مع مرور الزمن؛
- الانتشار الجغرافي الواسع المدى والوصول الى الفقراء والعاطلين عن العمل؛
- تنوع خدمات التمويل الأصغر في البنك باستمرار مع تطور المجتمع وزيادة احتياجات الفرد فيه؛
- التركيز على الاستثمار الحقيقي بدرجة أساسية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع.

كما يتعين على البنوك الراغبة في الاستفادة من فرص التمويل الأصغر أن تنظر الى التمويل الأصغر على أنه مجال جديد من مجالات أنشطة الأعمال، وأن تجري الأبحاث ذاتها التي كانت ستجريها أية منظمة عند الدخول في سوق جديدة، حيث أن العملاء والأدوات في مجال التمويل الأصغر قد يثيرون مخاطر تختلف عن مخاطر العمل المصرفي التقليدي، لذا سوف تحتاج البنوك في طريقها إلى الانخراط في مجال التمويل الأصغر إلى وضع أدوات جديدة مناسبة لعملائها المستهدفين، ولتقديم تلك الأدوات بشكل فعال، تحتاج البنوك الى توفر رؤية لإدارة البنك والتزامها، وبدون هذه الرؤية والالتزام فإنه من غير المحتمل أن تخصص البنوك الموارد البشرية أو المالية الضرورية لجعل التمويل الأصغر فرعا مربحا من أنشطة أعمالها.

5.3 دور التمويل الأصغر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك:

إن التمويل الأصغر المسؤول اجتماعيا هو التمويل الذي يتم فيه الموازنة بدقة بين مصالح العملاء وبين استمرارية البنك المقدم للخدمة لأمد طويل، ويتم إدراج حماية العميل في كافة مستويات التصميم والأعمال، فالمنتجات تصمم بعناية فائقة وتقدم قيمة معقولة في مقابل المال وتقلل من الأضرار المحتملة، مثل الإفراط في الاستدانة إلى أقصى حد، وتتسم ممارسات تقديم الخدمة بالاحترام، ولا تعتمد على طرق البيع الشرسة، أو على التحصيل التعسفي، أو غير ذلك من السلوكيات غير المناسبة (شادي ، 2017، صفحة 192)، كما يحصل العملاء على معلومات واضحة وشاملة ليتسنى لهم تبني اختيارات دقيقة بشأن المنتجات المالية، وعندما تظهر مشاكل ما أو تقع حالات سوء فهم، يجد العملاء أمامهم آليات ميسورة وفاعلة لحلها، وعليه يعتبر التمويل الأصغر خط تمويلي مواز ومكمل لما تقوم به البنوك في الجهاز المصرفي، حيث يساعدها في تعزيز ممارساتها للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وأفراده ممن هم بحاجة للأخذ بأيديهم للقيام بنشاطاتهم الاقتصادية التي تحقق لهم دخلا يمنحهم ولو الحد الأدنى الذي يضمن لهم عيشا ميسورا وكريما.

إن الاهتمام بالتمويل الأصغر كونه يمثل قطاعا إضافيا للصناعة المصرفية، يمكن أن يسهم بشكل ملحوظ في زيادة العائد المادي للبنوك، ويسهم كذلك في إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية سليمة تعمل من خلالها هذه البنوك، كما يحقق عائدا اجتماعيا للمجتمع يسهم في تخفيف ضغوط الفقر والبطالة وما يترتب عليهما من مشاكل اجتماعية، فالفقراء لا يستفيدون من الخدمات المالية فقط في مجرد الاستثمار التجاري في مشروعاتهم الصغرى للخروج من الفقر، ولكن يستفيدون منها لأجل الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والوفاء بالاحتياجات النقدية الكثيرة التي يواجهونها.

4. تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني في مجال التمويل الأصغر:

يلعب مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية دوراً كبيراً في دعم التنمية الإجتماعية والاقتصادية في السودان، وتعاظم دوره كثيراً مما جعله من أوائل المؤسسات الحكومية التي تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة، وقد نال الكثير من الإشادات والشهادات المحلية والإقليمية والدولية لتميُّزه في المسؤولية الإجتماعية إلى جانب جائزتين من الفئة الرفيعة في التقنية المصرفية.

1.4. تقديم مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني:

مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية هو أحد البنوك الحكومية السودانية، حيث تؤول ملكيته بنسبة 100% الى الحكومة المركزية، تأسس بنك الادخار والتنمية الاجتماعية في سنة 1996 كامتداد لبنك الادخار السوداني وبرأس مال يبلغ 02 مليون جنيه سوداني، مع أهداف خاصة لتوفير التمويل لجميع القطاعات الإنتاجية الصغيرة للتخفيف من حدة الفقر، وتحفيز الاقتصاد الكلي بمساهمة هذه القطاعات ونشر خدمات التمويل الأصغر (الادخار والتأمين والتحويلات) بين فئات هذه القطاعات، كما يمارس البنك جميع الأنشطة المصرفية ويخصص أرباحها لدعم أنشطته في تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال شبكة من الفروع موزعة على عدة ولايات في السودان بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (مصرف الادخار والتنية الاجتماعية، 2017، صفحة 06).

توضح الحسابات الختامية للبنك لسنة 2017 أن البنك حافظ على خصوصية رسالته والمتمثلة في تخفيف حدة الفقر وسط شرائح المجتمع المستهدفة، حيث وظف البنك 57% من حجم التمويل المنفذ للتمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي، وفيما يلي نبرز أهم مؤشرات الأداء المالي بنهاية سنة 2017 مقارنة بالعام 2016: (مصرف الادخار والتنية الاجتماعية، 2017، صفحة 24)

- ارتفاع حجم الأصول الثابتة الى 176 مليون جنيه بنهاية العام 2017 مقارنة ب 123 مليون جنيه في العام 2016 بنسبة نمو 43% وذلك نتيجة لاستكمال وإنشاء مباني بعض الفروع إضافة إلى توفير احتياجات العمل من الأجهزة والمعدات؛
- ارتفاع حجم التمويل والاستثمار بنهاية العام 2017 إلى 3,420 مليون جنيه مقارنة بـ 2,227 مليون جنيه بنسبة نمو 54% عن العام 2016؛
- بلغ حجم الإيرادات 441 مليون جنيه في عام 2017 مقارنة بـ 317 مليون جنيه في عام 2016 بنسبة نمو 39%؛

- ارتفاع حجم المصروفات الى 304 مليون جنيه في عام 2017 مقارنة بـ 212 مليون جنيه في عام 2016 بنسبة زيادة قدرها 40% بسبب تحسين شروط خدمة العاملين وارتفاع الأسعار نتيجة للتوسع في أنشطة البنك؛
- بلغت الأرباح عام 2017 مبلغ 137 مليون جنيه مقارنة بـ 105 مليون جنيه في نهاية 2016 بنسبة زيادة قدرها 30%.

وفي سنة 2017 قام البنك وفي إطار مسؤوليته الاجتماعية تجاه زبائنه وبهدف تقريب البنك من المواطن، بافتتاح 04 فروع جديدة ووحدتين مصرفيتين ليصبح للبنك 61 فرعا و80 صرافا آليا، مع تواجد بعض الفروع في مناطق أقل نمو وأشد فقر مضحيا بالأهداف الربحية على حساب الأهداف الاجتماعية، والجدول التالي يوضح تطور الانتشار الجغرافي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

الجدول 1: الانتشار الجغرافي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية للفترة (2014-2017)

اختبار	2014	2015	2016	2017
عدد الفروع	49	53	58	61
عدد الصرافات الالية	71	72	78	80

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف للفترة (2014-2017)

2.4. التمويل الأصغر في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية:

يعد التمويل الأصغر من آليات مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، حيث يعتبر عنصرا مهما لضمان استمرار التنمية الاجتماعية والتي تصبو إليها المسؤولية الاجتماعية، كما أنه آلية أساسية من أهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من هذه المشكلة وما تلقيه من شرارات على مختلف نواحي حياة أفراد المجتمع، وذلك من خلال استهداف الفقراء وتوسيع الفرص أمام الشرائح الأكثر حاجة للتمويل لاسيما فقراء المناطق الريفية الذين يمثلون أغلبية الفقراء في العالم والعمل على تحويل شقائهم وبؤسهم إلى سعادة ورخاء، ومن هذا المنطلق يهدف مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية الى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشرائح المجتمع الفقيرة القادرة على الإنتاج

ولا تملك وسائله، وذلك من خلال تقديم خدمات التمويل الأصغر لدعم مشروعات الفئات المستهدفة التي تتناسب مع كفاءتهم وقدراتهم وخبراتهم العملية وبضمانات ميسره تناسبهم وتتفق وإمكانياتهم، حيث تساهم هذه المشروعات الممولة في خلق فرص عمل وتعميق مفهوم العمل الحر وخفض نسبة البطالة في المجتمع كإضافة فاعلة للاقتصاد القومي، والشكل التالي يوضح تطور حجم التمويل الأصغر لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية للفترة (2014-2017).

الشكل 1: تطور حجم التمويل الأصغر في المصرف للفترة (2014-2017)

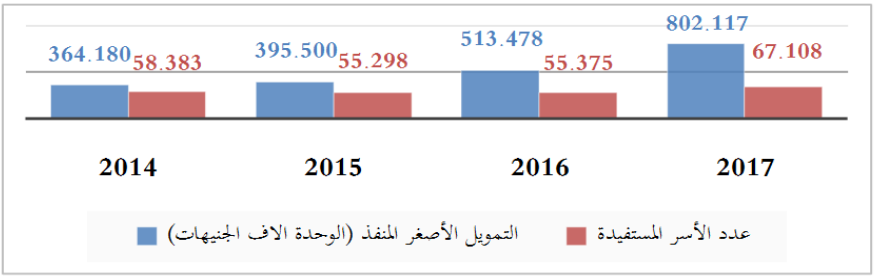

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف للفترة (2014-2017)

يشير الشكل السابق الى أن حجم التمويل المقدم في إطار التمويل الأصغر في تزايد مستمر، إذ انتقل المبلغ من 364,180 مليون جنيه سنة 2014 إلى 802,117 مليون جنيه سنة 2017، أي بمعدل زيادة قدره 120%، كما بلغ حجم التمويل التراكمي المقدم خلال الفترة (2014-2017) أكثر من 2,057 مليار جنيه، استفاد منها 236164 مستفيد في القطاعات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 2: تطور حجم التمويل الأصغر حسب القطاع في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية للفترة (2014-2017)

القطاع	2014		2015		2016		2017	
	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين
زراعة	35,704	11496	13,373	2075	31,705	7444	133,656	12871
ثروة حيوانية	67,142	4931	60,599	5925	26,475	824	101,196	4003
صناعة	83	05	70	07	422	25	83,099	4510
خدمات	168,688	27266	235,484	40462	328,387	35720	310,519	36375

تجاري	81,497	13292	79,024	6025	118,455	10817	150,965	7848
مهني	11,066	1394	6,950	804	8,034	545	22,682	1501
الإجمالي	364,180	58384	395,500	55298	513,478	55375	802,117	67108

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف للفترة (2014-2017)

يشير الجدول السابق الى أن متوسط تمويل القطاع الزراعي خلال الفترة (2014-2017) قد بلغ 53,609 مليون جنيه، أما الثروة الحيوانية فقد بلغت 63,853 مليون جنيه، وبلغ حجم تمويل القطاع الصناعي 20,918 مليون جنيه، أما الخدمات فقد بلغ حجم تمويلها المتوسط 260,769 مليون جنيه، وبلغ قطاع التجارة 107,485 مليون جنيه، في حين بلغ تمويل القطاع المهني 12,183 مليون جنيه، لتحتل بذلك المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الخدمية المرتبة الأولى ثم التجارية ثم الثروة الحيوانية ثم الزراعية ثم الصناعية ثم المهنية، وتعتبر القطاعات المستهدفة من التمويل الأصغر قطاعات استراتيجية ذات أهمية اقتصادية بالغة من شأنها أن تؤدي الى خلق مناصب شغل وزيادة الناتج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

يساهم مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بأكثر من27% من إجمالى التمويل الاصغر في السودان المقدمة بواسطة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر، ويخصص المصرف 80% من محفظته التمويلية للتمويل الأصغر والمشروعات ذات البعد الاجتماعي حيث يقدم التمويل سنوياً لأكثر من 67 ألف مشروعاً ويستخدم في ذلك ضمانات ميسرة تصل الى 14 نوعاً من الضمانات، وبفضل جهود مصرف الادخار، احتل السودان المركز الثاني عالمياً من حيث الوصول للمستهدفين بالتمويل الاصغر الإسلامي بعد بنغلاديش، والدولة الرابعة في المحفظة القائمة للتمويل الأصغر بعد إندونيسيا ولبنان وبنغلاديش، وفقاً لتصنيف مجموعة (سيجاب) التابعة للبنك الدولي، وذلك بفضل جهود وإسهامات المصرف في الارتقاء بخدمات التمويل الأصغر، ويعتبر مصرف الادخار أول مؤسسة مصرفية عربية إفريقية تنال عضوية إتحاد بنوك الإدخار في العالم في العام 1974 عندما كان بمسمي بنك الإدخار السوداني، كما فاز بعدد من الجوائز في مجال المسؤولية الاجتماعية.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن آلية التمويل الأصغر هي خط تمويلي مواز ومكمل لما تقوم به البنوك في الجهاز المصرفي، حيث يساعدها في تعزيز ممارساتها للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وأفراده ممن هم بحاجة للأخذ بأيديهم للقيام بنشاطاتهم الاقتصادية التي تحقق لهم دخلا

يمنحهم ولو الحد الأدنى الذي يضمن لهم عيشا ميسورا وكريما، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة نجد:

– يعتبر التمويل الأصغر أداة ووسيلة تنموية قوية لتخفيف حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي وإيجاد الفرص الوظيفية لكل شرائح المجتمع الضعيفة والمتمثلة في صغار المنجين والمستثمرين والحرفيين والأسر المنتجة؛ وهو ما تهدف اليه المسؤولية الاجتماعية؛

– يعتبر التمويل الأصغر هو القوة المحركة للمشروعات الصغيرة؛

– إن الاهتمام بالتمويل الأصغر كونه يمثل قطاعا إضافيا للصناعة المصرفية، يمكن أن يسهم بشكل ملحوظ في زيادة العائد المادي للبنوك؛

– يساهم مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بأكثر من27% من إجمالى التمويل الاصغر في السودان المقدمة بواسطة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر؛

– يخصص مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية 80% من محفظته التمويلية للتمويل الأصغر والمشروعات ذات البعد الاجتماعي حيث يقدم التمويل سنوياً لأكثر من 67 ألف مشروعاً ويستخدم في ذلك ضمانات ميسرة تصل الى 14 نوعاً من الضمانات.

التوصيات:

– على مؤسسات التمويل الأصغر تنويع منتجات التمويل ومعرفة الأنشطة ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والتي تساهم في تحسين مستوى معيشة الفئات المستهدفة وبالتالي تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية؛

– إن إعفاء عملاء التمويل الأصغر من الضرائب والرسوم يقلل من كلفة التمويل الأصغر بالنسبة لهم؛

– ضرورة الزيادة التدريجية للسقف التمويلي لمشاريع التمويل الأصغر، حيث أن تطوير المشاريع الصغيرة من شأنه حل مشاكل الفقر والبطالة؛

– ضرورة مرافقة عملاء التمويل الأصغر من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تواجههم.

– تحفيز ودعم البنوك المتبنية لآلية التمويل الأصغر؛

– توفير التمويل للمشاريع الإنتاجية للشباب والمرأة وخريجي معاهد التكوين المهني، وذلك بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.

6. قائمة المراجع:

- ONU. (2004). كشف البيانات المتعلقة بتأثير المنظمات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة. نيويورك.
- أبو بكر خوالد، و خير الدين بوزرب. (2019). خصوصية المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية: دراسة حالة بنك الكويت الوطني. *المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية*، 364-384.
- أحمد سامي عدلي ابراهيم القاضي. (2010). المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية. *المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات.*
- الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية. (2019). *الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية.* البحرين: مطبوعات الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
- صالح السحيباني. (2009). المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية:حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، . *المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف.* بيروت، لبنان.
- طاهر الغالبي، و صالح العامري. (2006). *المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات.* الأردن: دار وائل للنشر.
- عبد الحميد عارف عالية. (2009). إدارة القروض متناهية الصغر الاليات والأهداف والتحديات. *المجلة العربية للإدارة، 29*(01).
- عبد الوهاب بوب عصام، و محمد عثمان البشير كمال الدين. (30 03, 2015). *دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة: تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.* تاريخ الاسترداد 26 09, 2020، من SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2586540
- عمر أبو عقلة هيام . (03, 2013). تقويم تجربة التمويل الأصغر في المصارف والمؤسسات المالية السودانية، دراسة حالة ولاية الجزيرة، السودان (2006-2012)، *رسالة ماجستير*. السودان، جامعة الجزيرة.

- محمد الصيرفي. (2007). *المسؤولية الاجتماعية للادارة*. مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- محمد عبد الباقي إبراهيم شادي . (2017). دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع. *رسالة ماجستير*. جامعة المنصورة، مصر.
- محمد فلاق. (2016). *المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال*. الأردن: دار اليازوري.
- مختار بونقاب. (مارس, 2019). تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية –دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية–. *المجلة الدولية للدراسات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية*(العدد الاول).
- مصرف الادخار والتنية الاجتماعية. (2017). *التقرير السنوي* .
- مصطفى غانم محمد . (2010). واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع غزة. *رسالة ماجستير*. غزة، فلسطين.

- commission des communautés européenne. (2001, juillet 18). *livre vert promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises.* Consulté le janvier 03, 2020, sur https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:52001DC0366&from=FR
- Truccolo, n. (2017). la reésponsabilité sociétale des banques : véritable engagement institutionnel ou simple conformisme ? Consulté le janvier 02, 2020, sur dial: https://dial.uclouvain.be/memoire/ucl/en/object/thesis%3A11164/datastream/PDF_01/view